

آليات ضمان جودة واعتماد نظام الإشراف العلمي على برامج الماجستير والدكتوراه بمصر في ضوء خبرة استراليا

نجوى مصطفى محمد راشد

مُحاضر بعمادة السنة التحضيرية جامعة نجران

Nagwa_rashed@ymail.com

المستخلص:

هدف البحث الى صياغة آليات ومعايير ضمان جودة واعتماد نظام الاشراف العلمي على برامج الماجستير والدكتوراه في ضوء خبرة استراليا وقد اوضحت نتائج البحث أن منظومة البحث العلمي بشكلها الحالي لا تتوفر بها كل المتطلبات الأساسية لتطبيق ضمان جودة منظومة الاشراف العلمي على برامج الماجستير والدكتوراه بمصر مما دعى إلى ضرورة إعادة النظر بالبنية التحتية لنظام الاشراف العلمي وكل عناصرها وذلك لضمان جودة رسالة علمية تساهم في خدمة المجتمع وحل مشكلاته والأخذ به لمطاف الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية:

ضمان الجودة Quality Control – الاعتماد Accreditation – الاشراف العلمي Scientific Research –
برامج الماجستير والدكتوراه Post Graduate Degree

Abstract:

The research aims to formulate mechanisms and standards to ensure the quality and dependence of the scientific supervision system on master and doctoral programs in the light of Australia's experience. The need to review the infrastructure of the scientific supervision system and all its elements in order to ensure the quality of a scientific message that contributes to the service of society and to solve its problems and adopt it to the advanced countries.

مقدمة:

يُعتبر دور الجامعة مهماً ومميزاً في حياة الأمم والشعوب بصفتها المسؤولة عن قيادة النهضة العلمية والتكنولوجية وإسهامها في خدمة المجتمع بنفس هذا القدر يكون دور عضو هيئة التدريس مهماً ومميزاً أيضاً بالنسبة لوجود الجامعة، وتميز أداؤها. فهو الركيزة الأساسية في البناء الجامعي فدوره بالغ التأثير في تكوين شخصية الباحث وتقديم المعرفة ونشرها، وقيامه بالبحث العلمي الذي هو الأساس في التطوير العلمي والتكنولوجي ويُظهر خصوصية الجامعة وتميزها فعندما نتحدث عن جامعات أنجزت واخترعت، وبحثت وأسهمت، إنما نتحدث عن أستاذ أدى وظائفه بشكل ايجابي وفعال من خلال الجهود العلمية المتواصلة والعتاء الفكري (أبوسمرة، ٢٠٠٧)

فحيوية منظومة البحث العلمي وكفاءتها تتعلق بمدى التضافر بين منظومة التعليم/التعلم ومنظومة البحث العلمي والتطوير حيث أنه لا يمكن لمنظومة كفو للبحث العلمي التطوير أن تنشأ في بيئة تتسم بتردي منظومة التعلم كما أن الإجابة في البحث العلمي والتطوير ينعكس ايجابياً على فرص تطوير الخريجين إلى باحثين حقيقيين، وبالتالي فالجامعات هي نبع يُغذي مراكز البحوث بالعناصر البشرية العلمية والتقنية، كما أن البحث العلمي في الجامعات ضرورة لا غنى عنها لإنجاز واستكمال المهمة التدريسية، ولرفع مستوى التأهيل العلمي للباحثين. (العاجز، حماد، ٢٠١١)

لذا كان لزاماً علينا الاهتمام بعملية الاشراف على الرسائل العلمية لبرامج الدراسات العليا لما لها من آثار وأبعاد على شخصية الأستاذ المشرف والباحث والجامعة ككل.

فالإشراف على الرسائل العلمية، ليس مجرد عمل روتيني إداري، بل هو عمل فني لا يُسند القيام به، إلا لأستاذ مُمارس للبحث العلمي ودوره هنا هو دور الباحث والمدرس والموجه في آن واحد (أبو سليمان عبد الوهاب، ٢٠١١) من أجل مساعدة الباحثين على امتلاك مهارات البحث بناءً على تكليف من القسم أو المركز المختص للحصول على درجة علمية في تخصص معين، وتبدأ مع بداية التسجيل لهذا المقرر والتكليف وتنتهي بانتهاء الباحث من إعداد تقرير مشروعة وتجهيزه للمناقشة. (بن هندي، ٢٠١١)

مشكلة البحث:

نتيجة للتغيرات والتحولات الكثيرة والمتعددة التي يشهدها العالم العربي أصبح تطبيق نظام الجودة والاعتماد ضرورة لا غنى عنها؛ ليس فقط لتحقيق تحسين نوعي في الأداء والإنتاجية ولكن للتجاوب المستمر مع المعطيات العصرية وتلبية الاحتياجات المستمرة التي يفرضها طوفان التجديد والتغيير المستمر في متطلبات سوق العمل من ناحية ولمواكبة التطور والتقدم في شتى المجالات التي تمثل الرصيد والمخزون الاستراتيجي للتعليم ولتحقيق نهضة عالمية في مخرجات الدراسات العليا لتطوير المجتمع والارتقاء به، وبما أن أهم مخرج للدراسات العليا هو الباحث الواعي المفكر الذي يستطيع إخراج رسالة علمية ذات مواصفات جودة تساهم في حل مشكلات المجتمع ولكن وبكل أسف نجد أن منظومة الدراسات العليا يشوبها العديد من القصور وخاصة في أهم عناصرها.

فقد لاحظت الباحثة باعتبارها طالبة دراسات عليا كثرة المشكلات المتعلقة بالإشراف مما قد يعوق عن اتمام بحوث الماجستير والدكتوراه ومنها : كثرة شكاوى الباحثين لافتقارهم للإشراف العلمي وأن المشرف قد يكون غير متخصص في المجال البحثي مما لا يثرى البحث بالإضافة لتدني كفاءة المكتبة وعدم توافر المراجع الكافية سواء العربية والأجنبية وعدم وجود حاسب آلي أو بنك معلومات وأن الإشراف يتم بالتعيين وليس بالاختيار من قبل الباحث مما لا يثرى العلاقة الودية البحثية بين المشرف والباحث واتسام العلاقة بينهم ببعض المظاهر السلبية وعدم إجابة طلبة الماجستير والدكتوراه للغات الأجنبية والحاسب الآلي وحتى اللغة العربية قد نجدتها متدنية عند الأغلبية منهم مما لا يثرى البحث العلمي وهذا ما أكدته أيضاً العديد من الدراسات أيضاً . (بيومي، ١٩٩٨، المخلافي، ٢٠٠٨، الخويت، ١٩٩١، البرغوثي، أبوسمرة، ٢٠٠٧، الحارثي، ٢٠٠٩)

بالإضافة إلى أن إجراءات تسجيل الرسائل العلمية وتحكيمها تحتاج إلى تطوير جذري ووقفه جادة للتخلص مما يشوبها من تخبط وارتجال في ظل غياب خطة شاملة للأبحاث في الأقسام العلمية، على الرغم من أن قانون تنظيم الجامعات ينص في البند (٥) من المادة (٥٥) على أن القسم يختص بوضع وتنسيق خطة البحوث وتوزيع الإشراف عليها. (عبدا لعزیز، ١٩٩٨)

وقد أكدت أيضاً العديد من الدراسات على مشكلات الإشراف العلمي ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة كلاً من حياة محمد حربي (٢٠١٠)، هالة مختار الوحش (٢٠٠٨)، ريماء سعد الجرف (٢٠٠٧)، Harry Schwarzweller (٢٠٠٨)، نواف موسى شطناوي (٢٠٠٦)

هذا بالإضافة لما أوضحه (الشايح، سليمان، ٢٠٠٤) من وجود أربعة معوقات تؤثر سلباً على كمية الإنتاج العلمي بدرجة كبيرة هي محدودية الدعم اللازم لحضور المؤتمرات الإقليمية والعالمية وانشغال بعض أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الخارجية لتحسين وضعهم الاقتصادي، وعدم توفر الوقت الكافي للقيام بإجراء البحوث العلمية وكثرة الأعباء التدريسية، إضافة إلى أن المناخ العلمي الجامعي لا يشجع على إجراء البحوث بشكل عام.

ويمكننا تحديد دواعي ومبررات تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بنظام الإشراف العلمي بالجامعات المصرية وفق اتجاهين، هما:

مبررات خارجية: وهي التي تتعلق بالمتغيرات التي تعيشها الأمة، وتتمثل في:

١- دعوة الدين الإسلامي لها منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان – إلا أننا تأخرنا كثيراً في الاستفادة منها ومن نتائجها في المجالات الصناعية والإدارية والتعليمية، سواء بتبنيها واستخدامها بشكل معاصر كما جاءتنا من الغرب بما يتوافق مع التربية الإسلامية أو بالعودة إلى مكانتها في ديننا الإسلامي الحنيف.

٢- العولمة: Globalization،

والعولمة لا تعني بأي حال من الأحوال العالمية Universalities، وذلك رغم كل المظاهر الخادعة التي تحاول ارتدائها تمويهاً للحقائق. ففي الوقت الذي تطمح فيه العالمية للتفتح على ما هو عالمي وكوني نجد أن العولمة تبقى سجيناً نزوعها نحو احتواء العالم. إن إرادة فرض نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وتربوي وحيد لا يمكن أن يدخل إلا في باب إرادة الهيمنة واختراق الخصوصيات الوطنية. وهذا ما أوجب ضرورة تطبيق ضمان الجودة والاعتماد وإحداث تغييرات في هيكل الدراسات العليا وبث روح الحداثة في الحقول التربوية بأكملهما لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية في المجتمع ككل.

٣- الثروة العلمية والطفرة التكنولوجية:

فالتغيرات المصاحبة للتقدم التكنولوجي والعلمي يعتبر العامل الأساسي في زيادة الاهتمام بضمان جودة الدراسات العليا فالواقع يؤكد على ضرورة أن تتحول الدراسات العليا من التنظير إلى التطبيق مع أهمية إحداث تغييرات أساسية في بيئتها التربوية فالدراسات العليا في شكلها الحالي سواء على المستوى التنظيمي أو الإداري أو على مستوى السياسات التربوية لا تلي الحد الأدنى المطلوب وأوضحت الدراسات الحديثة، فشل محاولات الإصلاح في التعليم لعدم وجود معايير وكما توضح نظريات المنظمات فإن الإصلاح يحتاج تغييراً أساسياً بحيث يكون منظماً. ومن هنا فقد تبنت الأمم التي تسعى للمنافسة في مختلف مجالات المعرفة فكراً وفلسفة الجودة والاعتماد الأكاديمي، باعتباره نموذجاً تقويمياً فعالاً في قياس جودة الدراسات العليا وجودة برامجها الأكاديمية والمهنية، يقوم على أساس أن الدراسات العليا لا بد أن تتوافر فيها شروط ومواصفات تنافسية في كل عناصرها، من أعضاء هيئة تدريس وبرامج ومناهج وطلاب وإمكانات مادية وبشرية، ويعد الاعتماد الأكاديمي للدراسات العليا صورة من صور التقويم والتطوير التي لا بد أن تتوافر لها المعلومات الضرورية كي تتم وفق الأسس المتعارف عليها في هذا المجال.

٤- زيادة الرغبة الأكاديمية على المستوى العالمي في تنمية المعارف الجديدة عن الجودة على المستوى النظري والعملية، ولقد نجم عن ذلك تحولات محورية باتجاه التكيف مع ما يسمى بمجتمع المعلومات والنظام العالمي،

وانتقل التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين الشركات إلى مؤسسات التعليم العالي إلى تنافس من نوع جديد محوره الإبداع والتطوير كوسيلة للحصول على أعلى المردودات المادية. إن مثل هذا التحول في طبيعة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي يحتم على أية جامعة ترغب التنافس عالمياً إعادة النظر في استراتيجياتها ونظمها بل وفلسفتها وكل ما من شأنه التأثير على قدراتها لتمكّنها من الدخول إلى المنافسة العالمية. (الحقيل، ١٤٣٥)

٥- أصبح تطبيق الجودة هدفاً أساسياً تسعى إليه كل المجتمعات من أجل خلق سياسات تعليمية ناجحة، فالتحدي الرئيس لنظم التعليم المعاصرة لا يتمثل فقط في وضع معايير لقبول باحثين جيدين، ولكن التأكد من أن الإشراف المقدم يتسم بجودة عالية فينبطل منح الاعتماد تأسيس مفهوم جديد لجودة الرسالة العلمية، وينظر بتوجه جديد يضمن الشراكة بين وحدات منظومة الإشراف العلمي وبين المجتمع، ويعنى ذلك تبادلاً واضحاً للمصالح بين الطرفين، إذ يقوم اعتماد منظومة الإشراف العلمي على تبني فكرة التقييم الذاتي، والاعتراف بالأخطاء والعمل على تطوير منظومة الإشراف العلمي بصورة مستمرة، ويتطلب بل ويشترط وجود تخطيط استراتيجي لضمان مستويات عالية ومنافسة لمخرجات منظومة الإشراف العلمي المعروفة (رسالة علمية جيدة، خدمة المجتمع)، فهي تستبدل فلسفة التعلم بفلسفة التعليم وعليه ستكون الأولوية لما ينبغي أن يقوم به الباحث بتوجيهات من المشرف وليس لما يرغب المشرف في القيام به، ويترتب على ذلك بالضرورة إعطاء أهمية قصوى في كيفية تحديد النتائج التي توصل إليها الباحث في صورة قابلة للتطبيق، ويعني اعتماد منظومة الإشراف العلمي خلق جامعة منتجة للبحث العلمي، متفاعلة مع المجتمع المحلي والعالمي، إذ يشغلها بشكل رئيس خدمة المجتمع وتلبية حاجاته.

مبررات داخلية: تتعلق بظروف المجتمع المصري وبأوضاع منظومة الإشراف العلمي

١- ارتفاع عدد المتقدمين لبرامج الماجستير والدكتوراه اختلفت الغايات والدوافع وراء الحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه بين الحاجة لدخول سوق العمل أو السعي وراء تغيير المنصب الوظيفي وما بين الطبقة الاجتماعية، حيث أن ارتفاع نسبة الإقبال على الحصول على الشهادة العليا ينم عن الحراك الاجتماعي في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص، حيث كان التسجيل لدرجة الماجستير والدكتوراه محدوداً ومقتصر على قلة ضئيلة من الموسرين، إلى أن أصبح الآن ضرورة من ضروريات الحياة

٢- العجز الواضح في تجهيزات منظومة الإشراف العلمي.

٣- تدني المستوى العلمي لخريجي منظومة الإشراف العلمي.

٤- تفاقم مستويات البطالة للباحثين الحاصلين على الماجستير والدكتوراه.

أهداف البحث:

تحليل الوضع الحالي لنظام الاشراف العلمي، وذلك بغية صياغة آليات ومعايير ضمان جودة واعتماد نظام الاشراف العلمي على برامج الماجستير والدكتوراه بمصر في ضوء خبرة أستراليا.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي المقارن

مصطلحات البحث:

ضمان الجودة: Quality Assurance

عرفه (دل، ٢٠٠٥) بأنه " كل السياسات والعمليات الموجهة نحو توفير كل ما يساعد على تحقيق الجودة، والمحافظة عليها، والارتقاء بها".

وعرفه أيضاً (حسين، ٢٠٠٥) بأنه هو " مجموعة من الأنشطة والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذ للتحكم في درجة جودة المنتج التعليمي بغرض تلبية احتياجات سوق العمل بأفضل صورة وأنسب تكلفة ممكنة "

الإشراف العلمي: Scientific Supervision

هو عملية تفاعلية متكاملة لتوجيه الباحث في الجوانب المرتبطة ببحثه يقوم بموجبها أحد أعضاء الهيئة التدريسية (المشرف) سواء كان مشرف داخلي أو خارجي بمتابعة وتوجيه الباحث بناء على تكليف من قبل القسم المختص (طبقاً لشروط القسم ومعايير ه) في موضوع بحثي معين.

برامج الماجستير والدكتوراه: Post Graduate Degree

يُقصد بها هنا برنامجي الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية والتي تشترط كلياتها كتابة رسالة علمية وبإشراف أستاذ جامعي كمتطلب من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية المسجل لها الباحث (ماجستير- دكتوراه) والتي تُمنح بعد مدة دراسة محددة.

وفي ضوء ما سبق يتبنى البحث الحالي تعريفاً إجرائياً لضمان جودة واعتماد منظومة الإشراف العلمي:

مجموعة من الأنشطة والإجراءات والمقاييس والمعايير التي يتم من خلالها فحص وتقييم شامل لمنظومة الإشراف العلمي للتحقق من استيفائها الشروط والمقومات الأكاديمية والتنظيمية والإدارية التي تضمن تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها،

وإعطاء حكم حول مدى كفاءتها وجودتها للقيام بمسئولياتها المناطة بها وإيجاد حلول عملية للمعوقات التي تقلل من فاعلية عملية الاشراف العلمي ومن ثم تكوين جيل من الباحثين على مواجهة تحديات القرن القادم بكل ما يحمله من تقنيات جديدة وطمأنه الرأي العام بأن برامجها وباحثيها ذو كفاءة ومهارة تحقق تطلعاته وطموحاته ففي الحصول على موارد بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً للمساعدة في إيجاد حلول لمشكلاته.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها

أجريت العديد من الدراسات التي اهتمت بالدراسات العليا سواء كانت عربية أو أجنبية ، وإن كانت الدراسات العربية التي تناولت نظام الإشراف العلمي تعد قليلة جداً مقارنة بالدراسات الأجنبية التي تمت في هذا المجال ولكن قد لاحظت الباحثة قلة الدراسات العربية وحتى الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، ولذلك حاولت الباحثة حصر الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث- قدر الإمكان - إلا أن عرض هذه الدراسات سيفيد الدراسة الحالية في العديد من الجوانب على النحو الذي يتبين في التعقيب عليها وفيما يلي عرض لتلك الدراسات مرتبة ترتيباً زمنياً وذلك فيما يلي:

أولاً: الدراسات العربية:

١-دراسة: (سلمان، ٢٠١٣) بعنوان " معايير الجودة في اختيار المشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير في كليات التربية بجامعة قطاع غزة من وجهة نظرهم"

استهدفت الدراسة التعرف على معايير الجودة في اختيار المشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير في كليات التربية بجامعة قطاع غزة من وجهة نظرهم وقد تكونت عينة الدراسة من (٦٨) مشرفاً ومناقشاً من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الفلسطينية بقطاع غزة وقد تم اعداد قائمة معايير مكونة من (٢٤) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي المشرف ومؤهلاته التربوية المناقشون ومؤهلاتهم التربوية تشكيل لجان المناقشة والحكم دور الدراسات العليا في الإشراف على الرسائل ، وقد أظهرت النتائج أن مجال تشكيل لجان المناقشة والحكم جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي (٦٩.٩٥)، ومجال المشرف ومؤهلاته التربوية جاء في الترتيب الثاني بوزن نسبي (٦٩.٣٣)، ومجال دور الدراسات العليا في الإشراف على الرسائل جاء في الترتيب الثالث بوزن نسبي (٦٩.٣١)، ثم جاء في المرتبة الأخيرة مجال المناقشين ومؤهلاتهم التربوية بوزن نسبي (٦٦.٥٣).

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٥) في درجة توافر معايير الجودة تعزى إلى متغيرات الدراسة: الجامعة، الخبرة في الإشراف والمناقشة، بينما توجد فروق تبعاً لمتغير الدرجة العلمية بين الأستاذ والأستاذ المساعد لصالح الأستاذ.

٢-دراسة مطر، وآخرون، ٢٠١١) بعنوان "آلية ضمان جودة الرسائل الجامعية" حالة تطبيقية على جامعة الشرق الأوسط"

استهدفت الدراسة تحديد وتقييم الركائز التي يقوم عليها نظام ضبط جودة التعليم في برنامج الماجستير المطبق في التخصصات المختلفة بجامعة الشرق الأوسط وذلك بقصد الوقوف على مواطن القوة فيه لتدعيمها ومواطن الضعف (إن وجدت) لمعالجتها وتصويب أوضاعها وذلك من خلال تسليط الضوء على الآلية المطبقة في مجال ضبط جودة رسائل الماجستير التي يقدمها الطلبة الدارسون في مسار الرسالة باعتبار الرسالة أحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها:

- أن الآلية المطبقة في جامعة الشرق الأوسط بشأن مرحلة اعتماد خطة الرسالة تحقق بعناصرها العشرة معاً وكوحدة واحدة شروط ضمان ضبط الجودة بدرجة عالية ولذا أخذت تلك العناصر كل على انفراد فقد تراوح وزنها النسبي بين هام وهام جداً أما على مستوى الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة فقد كانت فئة أعضاء هيئة التدريس الأولى في تقدير أهمية تلك الآلية ثم تليها فئة الطلبة ثم بعد ذلك فئة الخريجين.

- وبالنسبة للآلية المطبقة بشأن مرحلة إعداد الرسالة ومناقشتها، فقد رأت عينة الدراسة بأن تلك الآلية في مجملها وكوحدة واحدة هامة أيضاً وتحقق بدرجة عالية شروط ضمان وضبط الجودة ولو بدرجة أقل من تلك الخاصة بمرحلة إعداد مشروع الرسالة، ولذا أخذت العناصر العشرة لتلك الآلية فرادى، فقد تراوحت أوزانها النسبية بين متوسط الأهمية وهام جداً كما كانت فئة التدريس هنا أيضاً الأكثر تقديراً لها تليها في ذلك فئة الخريجين ثم بعد ذلك فئة الطلبة.

٣-دراسة: (حربي، ٢٠١٠) بعنوان "مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية واقعها وحلولها المقترحة في ضوء منهجية الجودة الشاملة" دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين بجامعة أم القرى"

استهدفت الدراسة التعرف على المشكلات التي تواجه تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) لوضع تصور مقترح للحلول المناسبة لمشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية في ضوء منهجية الجودة الشاملة.

وقد أوصت الدراسة في ضوء النتائج التي توصلت إليها بالعديد من التوصيات منها:

إنشاء وحدات لضمان الجودة في هذه الإدارات والأقسام العلمية بالكليات تعمل كنظم داخلية للجودة تقوم على تشييل اللجان وفرق العمل للتحسين والتطوير المستمر للجودة في أبعاد العمل بهذه الإدارات والأقسام وفق المواصفات والمعايير القياسية المرجعية.

٤-دراسة: (موسى، الدسوقي، ٢٠٠٩) بعنوان " آليات الإشراف العلمي في ضوء معايير الجودة الشاملة"

استهدفت الدراسة تفعيل آليات الإشراف العلمي في ضوء معايير الجودة الشاملة عن طريق التعرف على تعريف الإشراف العلمي وأهميته، وأنواعه، وتحديد أدوار المشرف وبعض القضايا المرتبطة بعملية الإشراف ومعوقات قيام المشرف بأدواره، والتعرف على مؤشرات الجودة في مجال الأشراف والبحث العلمي.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج ومنها:

تعريف طلاب الدراسات العليا بحقوقهم وواجباتهم نحو البحث العلمي.

عدم امتلاك طلاب الدراسات العليا قدرًا مناسباً من الدافعية لمتابعة عملية البحث.

لكي يقوم المشرف بدور فعال في عملية الإشراف العلمي وينهض به إلى مستوى عالٍ من الجودة؛ ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الخصائص العلمية، والأخلاقية، والنفسية، والاجتماعية.

تقليل عبء ساعات التدريس على المشرف العلمي، وتشجيع اتصال الطلاب وتفاعلهم مع المجتمع الأكاديمي.

٥-دراسة: (البناء، سرور، ٢٠٠٦) بعنوان "التنبؤ بجودة الأداء البحثي في ضوء معتقدات فعالية الذات لدى عينة من طلاب الدراسات العليا"

استهدفت الدراسة التعرف على مدى إسهام معتقدات فعالية الذات في الأداء البحثي لدى عينة من طلاب الدراسات العليا من خلال الكشف عن مدى اختلاف درجة إسهام معتقدات فعالية الذات في الأداء البحثي باختلاف النوع (ذكور / إناث) والتوصل إلى النموذج التفسيري لعلاقات التأثير والتأثر المباشر وغير المباشر بين معتقدات فعالية الذات والأداء البحثي.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج ومنها:

- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الجنسين في متغيرات معتقدات فعالية الذات وكفايات الأداء البحثي.
- وجود إسهام دال لكل من فعالية الذات البحثية وفعالية الذات في الانترنت وفعالية الذات الجمعية وفعالية الذات العاملة في التنبؤ بالأداء البحثي ، وقد بلغت القيمة التنبؤية لقوة لنموذج ما يفسر حوالى (٩٧.١%) من التباين الكلى لكفايات الأداء البحثي.
- تم التوصل إلى نموذج يوضح علاقات التأثير التبادلي والإسهام المباشر وغير المباشر بين متغيرات معتقدات فعالية الذات والأداء البحثي .
- انتهى البحث إلى وضع مجموعة من التضمينات التربوية والتوصيات والبحوث المقترحة لاستكمال الجهد الحالي للبحث في ضوء التوجهات المستقبلية لبحوث فعالية الذات.

٦-دراسة: (الراجح، كعكي، ٢٠٠٦) بعنوان " تقويم برنامج الماجستير بقسم التربية وعلم النفس بكليات البنات التربوية مع تصور مقترح لجودة مخرجاته"

استهدفت الدراسة تشخيص واقع برنامج الماجستير بقسم التربية وعلم النفس بكليات البنات التربوية لرصد نقاط الضعف والقوة وتحديد الصعوبات التي تواجهه، وقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي في تفسير نقاط الضعف والقوة كما تم استخدام مدخل الدراسات الوثائقية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات ومنها:

أهمية تجويد مخرجات برامج الدراسات العليا من خلال حصول برامجها على شهادة الجودة العالمية (الاعتماد الأكاديمي).

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١- دراسة: (A. C. Lessing، ٢٠١١)، بعنوان: " أدوار المشرف في العملية الإشرافية "

استهدفت الدراسة التأكيد على أن الإشراف على الدراسات العليا لا يتطلب مهارات أكاديمية وبحثية من المشرفين فحسب بل قد يفترضون أيضاً مجموعة متنوعة من الأدوار لدعم طالب الدراسات العليا من المبتدئين إلى الباحثين ذوي الخبرة. هذا بالإضافة لضرورة اختيار باحث ذي مواصفات جيدة وتم تحديد دور المشرفين من الأدبيات وتمت صياغة استبيان وقد استخدم البحث المسح لجمع البيانات الكمية عن وجهات نظر المحاضرين في كلية التربية في جامعة جنوب أفريقيا (Unisa) فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لدورهم في الإشراف على طلاب الدراسات العليا. استلزم الاستبيان المعدل قسمين: القسم الأول وهدف إلى جمع بيانات السيرة الذاتية والجزء الثاني استقصاءات المحققين حول دورهم كمشرفين. تبعت الأسئلة العشرة الأولى في سياق الدراسة ١٦ بياناً اضطر المحاضرون فيها إلى تقييم نظرهم إلى دور المشرفين في عملية الإشراف. تناولت البيانات دور المشرف في الجوانب التالية: مشكلة البحث ومسار الدراسة، الاتصال المشاركة ومعلومات محددة عن الانتهاء من الأطروحات. تم تقييم الأقران من الاستبيان عن طريق دراسة تجريبية، مما أدى إلى بعض التعديلات، وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل آراء المشرفين.

٢-دراسة: (Affero Ismail & Others، ٢٠١١) ، بعنوان: " تحسين تطوير الدراسات العليا : البحث والإشراف "

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على أهمية المساهمة الإشرافية في الدراسات العليا واقتراح أفضل الممارسات للمدخلات الإشرافية، تطوير المهارات نحو إشراف فعال يحتاج إلى معالجة بطرق مختلفة وقد ناقشت العديد من المشكلات التي تواجه الباحثين والمشرفين على حد سواء وتعيقهم عن إنهاء بحثهم وذلك من خلال عرضها للعديد من الأدبيات وقد تناولت أيضاً مسؤوليات المشرف والعلاقة بين المشرف والباحث و أكدت الدراسة على ضرورة وضوح العلاقة بينهم وضرورة أن يسودها التعاون

والاحترام المتبادل وذلك حيث أن الاشراف على الأبحاث أمراً بالغ الأهمية فأصبح عملية مركزية لإنجاز برامج الدراسات العليا بنجاح العمل البحثي يتم ضمن إطار من الجودة، ففحص الاشراف لديه القدرة على تقديم مساهمة هامة في جودة أبحاث الدراسات العليا.

٣-دراسة: (Lars Göran Wallgren Tengberg، ٢٠١٥) بعنوان " النهج الرشيق للإشراف على أطروحة الدكتوراه "

استهدفت الدراسة التعرف على الأسباب التي تؤدي لتأخر باحثي الدكتوراه في السويد في انهاء دراستهم أو تؤدي لتركهم الدراسة نهائياً، وتوصلت الدراسة الاستقصائية والعديد من نتائج الأبحاث إلى أن العديد من طلاب الدكتوراه يفشلون في إكمال دراستهم ضمن الإطار الزمني المسموح به، ويعود ذلك جزئياً إلى المشكلات المتعلقة بعملية البحث والإشراف وقد كشفت دراسة استقصائية لـ ١٣٠٣ من طلاب الدكتوراه في جامعة غوتنبرغ في السويد أن أغلبيتهم يعتقدون أنهم يتلقون إشرافاً استشارياً قليلاً. وكشف الاستطلاع أيضاً أن ٢٣٪ من الطلاب ذكروا أنهم تركوا دراستهم بسبب ضعف الاشراف. وخلص الاستبيان إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد الساعات التي يتلقها الطلاب في الإشراف ورضاهم عن إشرافهم، وكما أوصت الدراسة لزيادة جودة الإشراف على الأطروحة لا بد من إعادة النظر في نهج جديد للأشراف يعود بالنفع على كل من المشرف/ والباحث ويرضى عنه كلا الطرفين لذا نوصي بإجراء تحسينات على علاقة الطالب/المشرف فالعلاقة التعاونية بين المشرف وطلاب الدكتوراه سيكون لها تأثير كبير على استعداد الباحث وقدرته على إكمال أطروحته على أن يكون لدى المشرف مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب المرنة في الاشراف كما أنه عليه الاهتمام بالتقنيات وخصوصاً الإنترنت فمشرفو الأطروحة يمكنهم التواصل بسهولة وسرعة أكبر مع الباحثين لمراجعة نسخ مسودة من رسائلهم لكن يخشى بعض الباحثين من أن ينسب المشرف العمل لنفسه أثناء تنقيحه للرسالة. علاوةً على ذلك من المهم أن يشجع المشرفون الطلاب على البدء في الكتابة مبكراً في أبحاث أطروحاتهم دون القلق بشأن القواعد النحوية وعلامات الترقيم والأسلوب. مع الممارسة، ستتحسن كتابة الطلاب إذا اعتادوا الكتابة بانتظام. فإن فعل الكتابة، من خلال توضيح أفكاره، ينتج نصاً يمكن مراجعته بعد المناقشة مع المشرف. إن تأجيل فعل الكتابة يجعل الكتابة أكثر صعوبة في وقت لاحق. بطبيعة الحال، ينبغي تكييف هذه النصيحة، كما هو الحال في جميع التعليمات الفردية، مع الاختلافات بين الطلاب. ومع ذلك، يجد معظم الطلاب الذين تأخروا في كتابة أطروحتهم أنهم غارقون في مهام الكتابة المتبقية مع اقتراب موعد الانتهاء. إن خطة لكتابة الرسالة، خطوة بخطوة مع المواعيد النهائية المحددة بوضوح مفيدة في دفع العمل إلى الأمام وفي مراقبة تقدمه.

٤-دراسة: (Lunsford, 2007) ، بعنوان: " أثر الإشراف العلمي على خمسة جوانب أو عوامل لنجاح الطلاب المسجلين لدرجة الدكتوراه في الحصول على درجة الدكتوراه"

استهدفت الدراسة تحديد خمسة جوانب وهي الرضا عن المشرف العلمي، الملكية الفكرية، المطبوعات، العروض العلمية، التقدم نحو الحصول على الدرجة العلمية. واعتمد الباحث على الطلاب الذين سجلوا لدرجة الدكتوراه في الفترة بين أغسطس 2000 ويناير 2003 والذين تم جمع المعلومات حول المشرف العلمي ودوره في توجيه البحث العلمي، والرضا عن المشرف.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج ومنها:

- أن هناك عاملين مهمين من عوامل الإشراف العلمي وهما: الدعم المهني والدعم النفسي والاجتماعي؛ واللذان يتفاعلان مع الرضا عن المشرف كما أنهما من أقوى المنبئات بالرضا عن المشرف العلمي. كما أشار العديد من الطلاب إلى أن لديهم شبكة من المشرفين الذين يتلقون توجيهاتهم إلى جانب المشرف المباشر لهم.

٥-دراسة: (Lovitts,Barbara, 2005) ، بعنوان: " أهمية الرسالة العلمية "

استهدفت الدراسة بيان أهمية الرسالة العلمية وأنها المنتج النهائي الذي يعكس مهارات وقدرات الطالب الباحث التحليلية والبحثية التي قام بها، وأهمية الحكم على هذه الرسائل بدقة وموضوعية. وقد توصلت إلى أهمية وجود معايير بالجامعات الأمريكية تمكنها من مراجعة مخرجاتها من الطلبة لتحسين وتجويد برامج الدراسات العليا؛ حيث إنها تحدد نقاط الضعف والخلل بهذه البرامج، وتمكن الجامعات من تحقيق التميز البحثي.

٦-دراسة: (Mullins,Kiley, 2002) ، بعنوان: " دراسة عملية فحص وتقويم الرسائل الجامعية "

استهدفت الدراسة دراسة عملية فحص وتقويم الرسائل الجامعية من خلال تقارير المحكمين البالغ عددهم (30) محكماً في بعض الجامعات الأسترالية.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج ومنها:

المعايير المستخدمة لتحكيم الرسائل متفاوتة بين الجامعات، وأنهم بحاجة إلى معايير واضحة ودقيقة للحكم على هذه الرسائل وأن هناك بعض المشكلات التي تمس جانب المحكمين منها: قلة الخبرة، وعدم كفاية قراءة الرسالة العلمية بدقة ووجود تحيز نتيجة العلاقة بالمشرفين على الرسالة، أو لاستشهاد الطلبة بأبحاث وكتب هؤلاء المحكمين.

تعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: تعقيب على الدراسات العربية، وتوضيح مدى استفادة الدراسة الحالية منها:

توصلت الدراسات السابقة إلى أنه على الرغم من أهمية الإشراف العلمي على البحوث إلا أنه لم ينل الاهتمام الكافي والدراسة العلمية التحليلية نظرياً وميدانياً، مما تترتب عليه وجود العديد من السلبيات والمصاعب التي تعترضه.

ويمكن إجمالي جوانب الاستفادة من الدراسات المسابقة وكذلك بعض الملاحظات المتعلقة بها فيما يلي:

١. إن نقطة انطلاق الدراسة الحالية يبررها كثير من توصيات الدراسات السابقة فقد أوصت بعضها بضرورة الاهتمام بمنظومة الإشراف العلمي، وضرورة إجراء دراسة مقارنة لنظم الإشراف العلمي في عدد من جامعات الدول المتقدمة مثل بريطانيا وأستراليا والمملكة العربية السعودية وغيرها.
٢. أجمعت كل الدراسات والبحوث التي أجريت على الإشراف العلمي بالجامعات العربية أو الجامعات الأجنبية على أنه يواجه العديد من نواحي القصور والضعف من أبرزها أن المشرف يتم اختياره طبقاً لتخصصه الدقيق دون مراعاة رأي الباحث عدم قدرة بعض الباحثين على إكمال بحوثهم لعدم تملكهم من مهارات البحث وضعف الإشراف عدم مناسبة المكافآت المالية المرصودة للمشرفين مع حجم الجهد المبذول مع الباحثين هذا وقد حددت بعضها في المشرف العلمي والطالب والإجراءات الإدارية، والتحيز والمجاملات وأوصت بأهمية دراسة هذه المشكلات، ووضع الحلول المناسبة لها؛ لرفع جودة الرسائل الجامعية، ومن فقد اختلفت هذه الدراسات والبحوث في الهدف، فمعظم هذه الدراسات هدفت إلى دراسة ومعرفة معوقات البحث العلمي والصعوبات التي تواجه الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية. حيث ركزت بعض الدراسات وخاصة المحلية والعربية إلى تقويم برامج الدراسات العليا والفئات المنتمية لها، إلى جانب تحديد الفترة الزمنية التي تستغرقها إعداد خطة البحث ومعرفة أسباب الإطالة، ومعرفة وتحديد المشكلات التي تعترض ممارسة البحث العلمي، إلى جانب التعرف على أوضاع ونظم الدراسات العليا في الجامعات العربية ومقارنتها ببعضها. وبالرغم من اختلاف الدراسات السابقة في أهدافها إلا أنها اتفقت في الدعوة إلى الاهتمام بالبحث العلمي وبرامج الدراسات العليا لما لها من أهمية في إثراء المعرفة، وتنمية القوى البشرية المؤهلة لتلبية متطلبات التنمية.
٣. سوف تستفيد الدراسة الحالية مما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج وتوصيات وسوف تعتبرها أساساً نظرياً لها وكذلك ستستفيد منها في التعرف على المفاهيم الأساسية للبحث أو تحديد بعض ملامح البدائل المقترحة للتحسين.
٤. أوضحت معظم الدراسات أن هناك اهتماماً عالمياً ومحلياً بالإشراف العلمي والبحث بمؤسسات التعليم العالي وذلك لكونه يساعد على تحسين نوعية البحوث العلمية وزيادة فاعليتها، فهو وسيلة لإعداد فئات العلماء والخبراء والباحثين المبتكرين القادرين على توليد المعرفة واستحداثها،

وعلى استشراف آفاق المستقبل، وإيجاد الحلول الناجحة للمشكلات والقضايا الراهنة؛ حيث أن مرحلة الماجستير والدكتوراه هي بداية الإعداد العلمي والمهني لعضو هيئة التدريس، ووجود أي معوقات بهاتين المرحلتين سيؤثر سلباً على جودة أدائه المهني.

٥. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بلورة بعض الرؤى والطروحات المتعلقة بهذه الدراسة الحالية سواء في مجال اختيار موضوعها أو بناء هيكلها، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تعترض البحوث العلمية. وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تركز على الصعوبات الاجتماعية والأكاديمية التي تواجه الباحثين وهي دعوة للاهتمام بالبحث العلمي والنهوض به في المجتمعات العربية.

٦. إلا أن هناك اختلافاً بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: في أن الدراسة الحالية ستهتم بجزء هام في منظومة الدراسات العليا تكاد تكون قد أغفلته أو لم تعطيه الدراسات السابقة كل اهتمامها، ألا وهو ضمان جودة واعتماد الاشراف العلمي على برامج الماجستير والدكتوراه في ضوء خبرة أستراليا.

ثانياً: تعقيب على الدراسات الأجنبية، وتوضيح مدى استفادة الدراسة الحالية منها:

استفاد البحث الحالي من الدراسات الأجنبية في التعرف على خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال الإشراف العلمي وقد أشارت الدراسات الأجنبية ذات الصلة بهذا الموضوع إلى أن الإشراف العلمي قد حاز اهتماماً عالمياً ملحوظاً فأصبح من الأمور المتعارف عليها في المجتمعات المتقدمة، وأن تطويره قد أخذ أشكالاً راسخة ومستقرة إلا أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات الأجنبية اختلافاً ثقافياً وبنائياً ف ضمان جودة الإشراف العلمي يرتبط بالإطار الثقافي والظروف الاقتصادية وغيرها، ولذا فعلينا ونحن نستفيد من خبرات الآخرين أن تحكم استفادتنا معايير لا نترك مطلقاً فنحدث من المشكلات أكثر مما تقدم من الحلول، فلم يعد الحديث عن ضمان جودة واعتماد الإشراف العلمي مجرد خبطات عشوائية اجتهدية تصيب حيناً وتخطئ أحياناً أخرى، ولكنها أصبحت قضية مصيرية تُملئها تطورات الحياة خاصة ونحن نعيش عصر التحديات الذي لا نملك البعد عنه أو الفرار من تأثيراته، ومن هذا المنطلق كانت هذه الفكرة البحثية بهدف تسليط الضوء وتعميق الرؤى والأفكار. بشأن ضمان جودة واعتماد الإشراف العلمي لبرامج الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية.

خطوات البحث وإجراءاته:

تم معالجة موضوع البحث وفق مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تمثلت فيما يلي:

أولاً: الواقع الفعلي لعملية الاشراف على الرسائل العلمية بالجامعات المصرية:

مرحلة البحث في الماجستير والدكتوراه مرحلة لها خصوصيات تجعلها تختلف بنضجها الفكري واستقلالها العلمي عن مرحلة الليسانس ؛ ولعل مصدر هذا التباين أن المرحلة السابقة هي مرحلة تلقين ففي المرحلة الأولى تتحدد ملامح شخصية الباحث الأكاديمية ؛ وينبغي أن يتيقن بأن الذي سينجز البحث هو نفسه؛

وأن حدود تدخل المشرف ضيقة للغاية حتى لا يتوكل على غيره؛ فبناء كيان معرفي مستقل ليس بالأمر الهين كما يرى علماء المنهجية؛ لأن هذا البناء تتضافر في بناءه معطيات غزيرة؛ منها ما هو علمي محض؛ ومنها ما هو نفسي صرف فمحدودية المستوى العلمي تكون عائقاً لإكمال البحث العلمي؛ كما أن الاضطراب النفسي له أثر سلبي في عدم الاستجابة لإرشادات المشرف؛ ولهذا يرى أصحاب الشأن في أصول البحث أنه: على الباحث أن يتلقى النقد بصدر رحب ورغبة أكيدة في تحري الحقائق، وتحسين الخطة، شرط أن يكون النقد بناءً، يدفع الطالب إلى التقصي الدقيق، والتفكير الحر وإلى احترام كل رأي، وكل سؤال يوجه إليه أثناء المناقشة وقد توصل المهتمون بنظام الاشراف على المستوى العربي الى ضعف فعالية نظام الإشراف العلمي والذي يمكن التعبير عنه في (أسعد، ٢٠١٠)

١. عدم وفاء كثير من المشرفين بالدور المتوقع منهم في عملية الإشراف.
 ٢. عدم متابعة بعض المشرفين لباحثيهم
 ٣. عدم إلمام بعض المشرفين بالموضوع البحثي للباحث.
 ٤. عدم تفرغ كثير من المشرفين للعمل الإشرافي.
 ٥. انخفاض المستوى العلمي لبعض المشرفين.
 ٦. تحيز بعض المشرفين وعدم جدية البعض الآخر.
 ٧. تعصب بعض المشرفين لأرائهم.
 ٨. عدم المتابعة المستمرة لبعضهم الجديد في مجال تخصصه أو في نقطة بحث الباحث المسجل معه
- هذا وقد أضاف (شعبان، آخرون، ٢٠٠٨) بعض المشكلات التي قد تواجه الباحثين في الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه

- ١- كغياب الإشراف الفاعل والناقد الذي يوجه الباحث إلى التجديد والإبداع.
- ٢- قلة توافر المشرفين في بعض التخصصات.
- ٣- ضيق الوقت الذي يعطيه المشرف للباحث.
- ٤- كثرة الرسائل المنوطة بالمشرف.
- ٥- تعدد المشرفين على الرسائل الواحدة.
- ٦- كثرة تغير المشرفين وتعاقبهم على الباحث مما يؤثر على أدائه وعلى الكفاءة الداخلية لنظام الدراسات العليا.

وعلى نفس الصعيد قد أشارت دراسة (حلمي، ١٩٩٥، المشار إليها في حربي) إلى صعوبات تواجه الباحثين، وعدم وفاء كثير من المشرفين بالدور المتوقع منهم في عملية الإشراف والذي تمثل في عدم متابعة البعض للباحثين، وتحيز البعض منهم وعدم جديتهم وتمسكهم بأرائهم،

وانخفاض المستوى العلمي لبعض المشرفين وقد أوضحت دراسة (Affero Ismail، 2011،
Canadian، 2000، Spear, R. H) العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تعوق انهاء الباحث لبحثه
ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم تواصل المشرفين معهم لانشغالهم بالأعمال الادارية والتدريسية، وقد يرجع ذلك لانشغالهم
بالأشراف على عدد كثير من الباحثين.
 - عدم كفاية الإشراف نقص الخبرة لدى المشرفين وعدم الالتزام بالوقت.
 - المشاكل العاطفية والنفسية: العزلة الفكرية والاجتماعية للباحثين؛ عدم أمانهم للوفاء بالمعايير وعدم
الثقة في قدرتهم على إكمال أطروحاتهم في الوقت المحدد
 - افتقار الطلاب إلى المعرفة أو المهارات أو التدريب أو الخبرة في أساليب البحث فقد يكون الباحث
ليس على دراية بموضوع البحث ومنهجيته.
 - مشكلة أخرى هي أن دور الإشراف والدافع للإشراف يبدو غير واضح.
 - ان الاشراف يتم بالتعيين وليس الاختيار من قبل الباحث.
 - أن المشرفين كانوا بطيئين بشكل غير مناسب في مسودات قراءة الأطروحات والمواد المكتوبة
الأخرى.
 - الضغوطات المالية والمشاكل المرتبطة بالتوظيف للباحثين.
- ومن أهم المشكلات التي تعترض عمل الباحث هي كثرة تغيير وتبديل المشرف مما ينعكس آثاره على
تأخره البحثي وأحياناً في اخفاقه في الانتهاء من بحثه، وقد يحدث ذلك إما لسفر المشرف فجأة للخارج في
مهمة علمية، أو لتحسين مستواه المادي، ونتيجة ذلك يتم تحويل الإشراف إلى مشرف جديد لا يعرفه
الباحث، وقد يطلب من الباحث تغيير كل ما كتب، واجراء تعديلات شاملة دون تقدير منه لظروفه والمدة
المتبقية للانتهاء من البحث. وتوجد مشكلة أخرى تواجه الباحث وهي كثرة المشاركة في الإشراف على
الرسالة الواحدة وقد يُسند الإشراف إلى أساتذة غير متخصصين في موضوع البحث، وليست لهم اهتمامات
بتلك القضايا البحثية، مما يؤثر سلبياً على أداء الباحث إضافة إلى وجود خلافات بين بعض المشرفين، فإذا
طالب أحد المشرفين الباحث بعمل بعض التعديلات والتوجيهات نجد الآخر يرفض هذا التعديل ويُعرض
الباحث للتأخر والتشتت هذا بالإضافة إلى أن الباحث قد يكون غير متقبل للمشرف حيث أنه قد فُرض عليه

ثانياً: نظام ضمان جودة واعتماد الإشراف العلمي بأستراليا (نموذج جامعة جيمس كوك - جامعة نيوكاسل):

تُعد عملية الاعتماد المؤسسي في استراليا عملية اختيارية لا تفرضها الحكومة الفيدرالية على مؤسسات
التعليم الجامعي، ولكنها تصبح ضرورية إذا ما أرادت تلك المؤسسات تحقيق التميز الأكاديمي من خلال توفير
الموارد البشرية والمادية، ويمكن النظر إلى عملية الاعتماد في استراليا على أنها الشكل الأولي لضمان الجودة
في التعليم العالي استناداً على مجموعة من المعايير،

والتنسيق بين الأنشطة المحلية، والوكالات المتخصصة في اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي ويتطلب ذلك تحديد مجموعة من المعايير الأساسية على المستوى القومي للاعتماد المؤسسي، ومجموعة من القواعد التي تؤكد على تحسين الأنشطة المهنية للباحث، ومجموعة من القواعد الإضافية لتحقيق التميز المؤسسي من خلال تقديم مبادئ الاعتماد المؤسسي، وشفافية ووضوح عملية الاعتماد

ويعتبر العقد الأخير من القرن العشرين هو البداية الحقيقية للاعتماد وضمان الجودة في استراليا حيث شهدت مؤسسات التعليم الجامعي بعض التجديدات التربوية والإصلاحات المؤسسية نتيجة للتغيرات المختلفة- سواء الداخلية أو الخارجية- التي طرأت عليها وأثرت على كافة جوانبها، وقد صاحب ذلك ظهور بعض المؤسسات العالمية، وتزايد التوقعات بشأن تحقيق الجودة في التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص، وحدثت نقلة نوعية في مفاهيم الجودة التقليدية على مفاهيم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال بعض الأنشطة وتمثل في الاعتماد / الاعتراف الدولي، والاعتراف بالبرامج، والتقييم الخارجي للمؤسسات وترخيصها.
(2000،Sheehan,B.&et al)

في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين حاولت الجامعات الأسترالية وضع مدخل عام لضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي يهدف إلى تحديد إجراءات ضمان جودة البرامج التعليمية في جامعات استراليا وجودة مؤسسات التعليم الجامعي بحيث تتم وفقاً للمعايير المحددة من قبل، وطبقاً للأطر المرجعية الدولية، وقد أكدت على ضرورة ضمان هذا النظام اعتماد هذه المؤسسات ذاتياً، وأن تساعد هياكل الاعتماد في الحصول على الإجازة (2004،Allen,I)

وفي عام ٢٠٠١م تم إنشاء مجلس البحث الأسترالي Australian Research Council والذي يعد بمثابة أول هيئة حكومية مستقلة تتولى مسؤولية متابعة الأداء البحثي بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والهيئات البحثية الأسترالية وتقديم النصح والإرشاد للحكومة حول آليات الاستثمار في النشاطات البحثية التي تبذل على المستوى القومي ودعم كل من الجودة البحثية العالية والتدريب البحثي وذلك من خلال التنافس القومي في المجالات العلمية والعلوم الاجتماعية والإنسانية وتمثل رسالة هذا المجلس في دعم تميز البحوث العلمية الأسترالية لتكون قادرة على الدخول في التنافس العالمي وتحقيق الفائدة للمجتمع. (كمال،٢٠٠٨)

ضمان الجودة والاعتماد في أستراليا:

لقد ساعدت عمليات تحسين وضمان الجودة في التعليم العالي بأستراليا في بناء هياكل جديدة داخل المؤسسات وفي بناء ثقافة التغيير داخلها، فقد تستطيع المؤسسات الاستجابة لهذه المتغيرات المجتمعة من خلال ضمان الجودة وخطط التحسين التي تضع الأهداف والاستراتيجيات المتفق عليه والمؤشرات التي يستخدمونها في تقييم نجاحهم في تحقيق هذه الأهداف، وتقريباً فإن كل مؤسسة لديها نظام للمقيمين الخارجيين والرسميين المشاركين في عملية وبرامج التطوير والتقييم والوحدات التنظيمية،

وتشمل بعض عمليات التوجيه والتقييم الحصول على التغذية الراجعة من خلال استخدام المسوح المؤقتة وتعد المشاركة في شبكات التعليم العالي الدولية ومشروعات القياس المقارن بالأفضل التي يتم تنفيذها عن طريق هذه الشبكات جزءاً هاماً في عملية إدارة الجودة.

وتوجد بعض الأبعاد الخاصة بإطار ضمان الاشراف العلمي، ومنها:

- دور المؤسسات والاتحادات المهنية في اعتماد المقررات المهنية مثل الطب والقانون والمحاسبة والهندسة والعمارة.
- استخدام مقيمين خارجيين لتقييم برامج الدراسات العليا.
- تشجيع التجديد والتدريس الجيد من خلال لجنة خاصة بالتدريس الجامعي.
- نشر تقرير بالمعايير التي يتم في ضوئها عملية تقييم أداء المؤسسة وبعض المؤشرات التي تتضمن مصدر التمويل وتوزيع والإنفاق وتحويل البحث، المساواة، والنوع والتوزيع العمري للطلاب وأسس التسجيل والطلاب الوافدين ونوع الدراسة والتعيين ورضا الخريجين.

وتوجد أشكال وصور متعددة للعمل الأكاديمي في أستراليا تحتاج إلى الدعم وتحسين الجودة، وتعتبر خبرة الطالب إحداهما، وتقوم الجامعات الأسترالية بالاستعانة ببعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى سواء الأمريكية أو الانجليزية وتحاول هذه الخبرات وضع المعايير والتوقعات الخاصة بالمؤسسات الأكاديمية في أستراليا وعلى نفس النهج يسير العمل في بعض الأكاديميات لمدة قصيرة سواء ما يتعلق بالأفراد العاملين أو البرامج الدراسية كما يحدث في بعض الجامعات الدولية، وليس من الضروري أن يكتسب مثل هؤلاء بعض القيم والممارسات لتجنب أو إثراء عملهم في أستراليا ويعد التغيير في العقود الأخيرة من أهم عناصر المقررات في الأعوام الثلاث أو العام الواحد خير مثال لتوضيح مدى انتقال الجامعات في أستراليا إلى الاعتماد على نظام الترم والساعات المعتمدة ويوجد أيضاً عدد هائل من أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين الذين تلقوا علمهم في المؤسسات الأسترالية سواء كزائرين مؤقتين أو كدارسين لعدة شهور علماً بأنهم كانوا يحملون أفكاراً وممارسات وقيماً ذات تأثير على الأقسام التي يقومون بزيارتها.

ومن ثم ينبغي أن ندرك أن البيئة الحالية في المجتمع تؤكد على ضرورة وضع المعايير التي يتم في ضوئها تقييم ومخرجاته وقد أوضحت الحكومة أن التحويلات الخاصة محددة وقد حثت المؤسسات على توسيع قاعدة التحويل وقد تناقصت نسب ومعدلات الطلاب والأفراد العاملين، وقد أدى التوجه نحو التعليم العالي الجيد إلى وجود طلاب متنوعين ذوي خلفيات ثقافية مختلفة ومهارات جيدة، وقد سهل ذلك من مهمة المعلم الأكاديمي، وقد أدت إلى وضع هذه المعايير الخاصة بالتعليم العالي.

نظام الاعتماد الأسترالي:

أدى الاهتمام المتزايد بالتعليم المتمركز حول الكفايات إلى تزايد الرغبة والحاجة إلى في وضع بعض المعايير والمقاييس التي تقيم مدى الجودة في التعليم ومن ثم فقد تقبل سوق العمالة الأسترالي إطار وهيكل الاعتماد الأسترالي في التعليم بمراحله المختلفة وتتضمن الخطوط الإرشادية لهذا الإطار بعض المحكات لتحديد المعايير التي تستند عليها جودة التعلم والتدريب والمستويات المختلفة منها، وقد تم التعبير عن هذه الخصائص والسمات بصفة رئيسة كمخرج لعملية التعليم وتعد مهمتها الاعتراف الدولي بجودة هذه المؤسسات، وفيما يلي نعرض لأحد مجالات هذا الإطار:

أ. الهدف: تقييم الأفراد العاملين والمؤسسات المهنية ومطوري المناهج وهيئات الاعتماد، وتتضمن الطلاب وأولياء الأمور ومؤسسات التعليم والتدريب لفهم العوامل المحددة لمستوى التأهيل.

ب. السياق: تحل هذه المؤشرات محل المحكات القديمة والمقاييس التي تستخدم في تقييم

ج. نتائج التعلم: وتتضمن:

- السلطة: يتم وضع الأهداف والمتطلبات الأكاديمية بواسطة الجامعات والتقييم التعاوني ومتطلبات المؤسسات المهنية وجماعات العمل، وقد يتم تشكيل لجنة لتقييم المفاهيم تضم بعض هيئات التدريس وممثلين من المجتمع وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين وبعض المؤسسات الأخرى لتسهيل إجراء المراجعة المستمرة للمحتوى.

- الخصائص والملاح: وتشتمل على بعض خصائص مخرجات التعلم، ومنها:

* اكتساب المعرفة النظامية الواضحة والمبادئ والمفاهيم المرتبطة بأساليب حل المشكلات.

* تنمية المهارات الأكاديمية والاتجاهات الضرورية لفهم وتقييم المعلومات والمفاهيم الجديدة من مصادرها المختلفة.

* تنمية المقدرة على مراجعة وتقييم وتطبيق كل من المعرفة والأساليب التي تم اكتسابها.

د-مسؤولية التقييم:

وتكمن هذه المسؤولية في المؤسسات التي تمنح الدرجات العلمية المختلفة.

وبعد استعراض النموذج الأسترالي في ضمان الجودة نلاحظ ما يلي:

* يوجد نوع من الدعم والمساندة حول الجدل وقضية أن الاعتماد مسؤولية الحكومة ولا يقتصر على التعليم العالي فقط.

* تتعدد الجهات التي تسعى إلى تحقيق ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في استراليا ومن هنا ثار الجدل حول جودة العمليات سواء من خلال التقييم الداخلي أو الخارجي.

* إتاحة المشاركة للأفراد العاملين والطلاب والخريجين في تحقيق ضمان الجودة داخل المؤسسات التعليمية.

جامعة جيمس كوك: James Cook University (James Cook University,2019)

هي عضو في مجموعة جامعات البحوث المبتكرة وقد حصلت على تصنيف عالمي في ٣٥ من مجالات الأبحاث (الامتياز في البحوث الأسترالية عام ٢٠١٥)، تقدم أكثر من ١٠٠ كورس للمرحلة الجامعية و ١٤٠ للدراسات العليا عبر مجموعة متنوعة من التخصصات وتقدم مجموعة متنوعة من دورات البحوث والدكتوراه، وقد صنفت جيمس كوك كأعلى ٢% من الجامعات في نظام التصنيف العالمي عام ٢٠١٦م، والتصنيف (ARWU) الأكاديمي لجامعات العالم؛ فتفخر جيمس كوك بأن تكون رائدة في مجال التدريس والبحوث ومعالجة التحديات الحرجة في المناطق الاستوائية في جميع أنحاء العالم، وتتلقى خمس نجوم للسنوات الخمسة الماضية للنجاح في الدراسات العليا والحصول على وظيفة (دليل الجامعات الجيد لعام ٢٠١٦).

جامعة نيوكاسل Newcastle (Alderson,A,2000)

تعد جامعة نيوكاسل Newcastle من الجامعات العريقة في استراليا؛ فهي مركزاً رئيسياً مهماً للدراسة المتقدمة والبحث العلمي الذي يتميز بقدر كبير من الانضباط، فتنبنى عدة مشروعات تهدف الى تنمية قدرات كوادرها الإشرافية وزيادة اطلاعهم في مجالات تخصصهم وانفتاحهم على الجديد في التطورات التقنية والمعرفية، والتأكيد على تأهيلهم تأهيلاً متعمقاً في تخصصاتهم الدقيقة الى جانب تحسين مهاراتهم وتطوير خبراتهم في مجال استخدام التكنولوجيا وتنمية قدراتهم الإدارية والقيادية، وتأهيلهم لتقديم الاستشارات العلمية والفنية، وتخضع هذه المشروعات للمراجعة والنقد والتقييم الدوري للتأكد من مساهمتها للتطورات الحديثة في تقنيات البحث العلمي.

أهداف المشروع:

تتلخص أهداف أحد هذه المشروعات وأنشطته والنتائج في تحسين القدرات الإشرافية للمشرفين من خلال تطوير المهارات الأكاديمية والتقنية والمعرفية بما يفيد تحسين مستوى الجودة في مخرجات البحث العلمي وينتج هذا المشروع الفرصة لتبادل الآراء والتعرف على الاتجاهات الحديثة في مجال الإشراف.

رسالة المشروع:

تطبيق مفاهيم وممارسات التطور الذاتي المستمر لقدرات الإشراف على الدراسات العليا بما يحقق التكيف مع الجديد في التطورات التقنية والمعرفية، فقد اتفقت معظم آراء الباحثين أن التطوير الذاتي يوفر ضمان لاستمرارية التعلم ومواجهة التزايد المعرفي، وكذلك مواجهة التغيرات المواقفة له ومسايرتها،

وفي ظل التعلم والتطوير الذاتي تتغير أدوار المشرف والباحث لتصبح العملية البحثية عملية تعاونية مثمرة؛ فالمشرف يتحول الى مشرف وباحث (معلم/ متعلم) مما يؤهله ذلك نحو التعامل بنجاح مع المعطيات الجديدة في عملية الاشراف واكتساب القدرة للحصول على المعرفة العلمية من مصادرها المتعددة وانتقائها وتحليلها ونقدها وتنظيمها واستغلالها الاستغلال الأمثل.

ويتكون المشروع من ثلاث مراحل:

أولاً: مرحلة الإعداد (١٠ أشهر).

ويتم خلالها إعداد خطة تدريبية تشمل المشرفين على البحوث في الجامعة في التخصصات المختلفة، وإعداد موضوعات التدريب، ووضع معايير اختيار المرشحين للتدريب، ثم يتم عقد ورش عمل حول المهارات الواجب توافرها وتشمل الموضوعات التدريبية لها على مجالات مهمة للإشراف العلمي مثل تقويم الباحثين ومهارات التفكير.

ثانياً: مرحلة التنفيذ والمتابعة (٢٣ شهر)

تتعلق بالتنفيذ الفعلي لبرامج التدريب بعد صياغتها في صورتها النهائية وما يصاحبها من متابعة وتقييم دوري اعتماداً على مؤشرات الإنجاز الوارد بخطة عمل المشروع، ويتم خلالها تقسيم المتدربين إلى عدة مجموعات على ألا يزيد العدد في كل مجموعة عن (٢٠) فرد ومن أبرز المهارات التي يتم تدريبهم عليها : إدارة البيانات والإنترنت ومهارات التعامل مع تقنية المعلومات، والمهارات اللغوية (اللغة الأم بشكل رئيس ولغات أخرى في حالة الضرورة)، ومهارات البحث العلمي والقياس والتقويم، وعلم نفس الشباب والاتصال الفعال ومهارات العرض والتقديم، وإدارة الموارد البشرية، والاختبارات الجامعية، والمهارات الإدارية ومهارة إدارة الوقت وضغوط العمل، بالإضافة إلى عقد ندوات حول تطوير الإشراف على الدراسات العليا وطباعة وتوزيع نشرات ورقية وإلكترونية، وذلك لضمان تمتع المشرف بقدرات تؤهله إلى امداد الطالب بالمهارات المناسبة لبحثه ومساعدته على تحصيل المهارات العامة في منهجيات البحث عموماً وفي مجال بحثه على وجه الخصوص.

ثالثاً مرحلة التقييم النهائي للمشروع (٣ شهور).

ويتم خلالها قياس المخرجات النهائية للمشروع وكتابة التقرير الختامي واستخلاص الآثار الضمنية والتوصيات لضمان استمرارية المشروع من عدمه.

بالإضافة إلى وجود مشروع آخر يهدف إلى تطوير القيادات الإدارية للتقليل من المشاكل الإدارية التي قد يواجهها المشرفون مثل: توفير المصادر والمراجع والطباعة وتطوير النظم واللوائح في الدراسات العليا وتسهيل إجراءات القيد والتسجيل وهي مشكلات قد تنعكس سلباً على جهودهم الإشرافية وكذا إعطاء القيادات الإدارية انطباعاً بضرورة الاهتمام بمستوى الخدمة المقدمة بالجامعة.

وبشكل عام تلتزم جامعة نيوكاسل Newcastle بعدة معايير علمية مدروسة بدقة في عملية الاشراف على البحوث وقد روعي فيها الموضوعية والمرونة وأن تكون قابلة للتطوير والتعديل وفق التطورات العلمية والتكنولوجية وكذا ضرورة قابليتها للقياس ومقارنة مخرجاتها بمعايير الجودة المتعارف عليها، ومنها:

- أن يتناسب قبول الباحثين مع عدد المشرفين بمعدل طالين كحد أقصى لكل مشرف.
- اختيار المشرفين وفقاً لكفايتهم الاشرافية أي وفقاً لشهادة يحملها عضو هيئة التدريس تُثبت أنه يمتلك التخصص المناسب وفقاً للرسالة الذي يُشرف عليها وكذا أنه يمتلك الكفايات المطلوبة لعملية الإشراف.
- في حالة الحاجة إلى مشرف مشارك أو أكثر على الباحث يشترط أن يكون أحدهما متخصصاً في مجال البحث الدقيق، والآخر فيما يتعلق بمناهج البحث.
- التأكيد على الدور الاجتماعي للمشرف حتى يرتبط الموضوع البحثي بمشكلات المجتمع الخارجي واحتياجاته.
- تتولى الأقسام الأكاديمية التنسيق فيما بينها لتحديد موضوعات البحوث لطلاب الدراسات العليا بحيث يقادى الباحث الفترة الطويلة التي يقضيها بحثاً عن موضوع بحثي مناسب.
- تفعيل دور مراكز البحوث والاستشارات الموجودة بالجامعة واستغلالها كمراكز لتأهيل وإعداد للمشرفين على مهارات التفكير العلمي والبحث.
- التنسيق مع رجال الأعمال في مجال البحوث العلمية لتحديد الموضوعات البحثية المطلوبة وربطها بمجالات الإنتاج وذلك سعياً للاستفادة من المساعدة في زيادة التمويل والمنح الذي يقدمه قطاع الإنتاج الخاص للبحث العلمي.
- دعوة كبار الأساتذة داخل الجامعة وخارجها في مختلف مجالات التخصص لإلقاء المحاضرات والعروض لتيسير التواصل بين أجيال المشرفين.

ثالثاً: آليات ومقترحات ضمان جودة واعتماد نظام الاشراف العلمي بالجامعات المصرية في ضوء خبرة استراليا:

- 1- تعظيم الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية التي تستهدف تحقيق الجودة والتميز في النظام الاشراف العلمي وذلك من خلال تطبيق الجوانب المتميزة بها في نظام الاشراف العلمي بمصر.
- 2- توافر إدارة فعالة تدير نظام الاشراف العلمي تكون قادرة على وضع الرؤية والأهداف الاستراتيجية لمنظومة الإشراف والتخطيط للمستقبل، وتوفير المناخ العلمي المناسب للباحثين والمشرفين، وتحفيزهم على تحسين الإنتاجية العلمية لهم.

- ٣- تأكيد ضمان جودة رسائل الماجستير والدكتوراه لتطوير البحث العلمي، والتوسع في البعثات الخارجية والداخلية، والإشراف المشترك وبناء قاعدة معرفية للبحث العلمي يتضمن البحوث التي تم نشرها ووضع مواصفات موحدة ذات صبغة عالمية لإعداد بحوث الماجستير والدكتوراه.
- ٤- توفير مصادر التمويل البديلة وتحسين خطة تسويق البحوث العلمية.
- ٥- عقد ندوات ودورات تدريبية للأجهزة الإدارية، لنشر ثقافة ضمان جودة واعتماد نظام الاشراف العلمي داخل نطاق الجامعة
- ٦- إعادة بناء الهياكل التنظيمية للجامعات بما فيها منظومة الاشراف العلمي.
- ٧- إيجاد التوازن بين الأعباء التدريسية والإشرافية وبين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها من جهة أخرى على أساس علمي سليم.
- ٨- توفير بنية تحتية جيدة بنظام الاشراف العلمي من خلال تطوير كل ما يخدم الباحث من المعامل والمختبرات والمكتبات والإمكانيات المادية التي تتيح لها النهوض بأعبائها البحثية بكفاءة عالية.
- ٩- توفير اللوائح والتشريعات، التي تشجع الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإنتاجية.
- ١٠- تفعيل وحدة ضمان الجودة بالجامعة لتوجيه الفرق القيادية للاهتمام بهذا النهج وتشجيعهم على ضرورة الاهتمام بالتنمية المهنية المستدامة.

رابعاً: معايير ضمان جودة واعتماد منظومة الاشراف العلمي بالجامعات المصرية في ضوء خبرة استراليا:

- ١- **جودة رسالة منظومة الاشراف العلمي.**
ضرورة وضع رؤية ورسالة واضحة لمنظومة الاشراف العلمي تتفق مع أهداف ورسالة الجامعة وأن تقيم رسالتها باستمرار بمعاونة جميع العاملين حتى يضمن تحقيق التميز والجودة في اخراج رسائل الماجستير والدكتوراه.
- ٢- **جودة سياسة القبول.**
أن يتم وضع سياسة القبول وفق رسالة وأهداف منظومة الاشراف وأن تقبل الباحث المناسب الحاصل على تقدير لا يقل عن جيد جداً وفق اختبار مبدئي لمعرفة مدى توفر أساسيات الباحث العلمي من اللغة الإنجليزية والتعامل مع الإنترنت تملكه من البرنامج الاحصائي SPSS بالإضافة لمناهج البحث العلمي.
- ٣- **جودة أعضاء هيئة التدريس(المشرف)**
أن يشارك عضو هيئة التدريس في وضع سياسة نظام الإشراف ويستطيع أن يقوم بدوره كموجه ومرشد وميسر لباحثيه لإجراء بحوث ودراسات علمية متنوعة وأن يوفر لهم مناخ الابتكار.

٤- جودة الإدارة والتنظيم.

أن تستفيد إدارة منظومة الاشراف العلمي من الاتجاهات والمداخل الإدارية الحديثة في الإدارة، وأن تعتمد على التخطيط الاستراتيجي الجيد في وضع الخطط المستقبلية، وأن تتيح الفرص للأفراد للمشاركة في العمل الإداري وأن تتبع المرونة في تطبيق لوائح وقوانين العمل وأن تتيح الفرصة لمؤسسات المجتمع للمشاركة في عمليات التطوير وأن تسعى إلى تنمية جميع العاملين مهنيًا وإداريًا، وأن تفهم رسالتها ورؤيتها بدرجة كاملة، وأن تحرص على توفير المناخ التنظيمي الجيد.

٥- جودة رسائل الماجستير والدكتوراه:

أن تضع منظومة الاشراف العلمي معايير تضمن جودة الرسالة العلمية فلا بد أن يكون موضوع الرسالة العلمية ذات صلة وثيقة باحتياجات المجتمع وأن تقدم بعض الاستشارات البحثية العلمية للمؤسسات الخدمية، وأن تحت المشرفين على تكوين فرص عمل لبحث مشكلات المجتمع وأن تقوم بنشر نتائج البحوث التي يتم التوصل إليها وأن تقدم برامج للتدريب على مهارات البحث العلمي وأن يتم نشر الأبحاث في مجالات عالمية في التخصص وأن تتيح الفرصة للمؤسسات الأخرى للمشاركة في تمويل البحث العلمي، وأن تمتلك مركزا لتسويق بحوثها العلمية.

نتائج البحث:

- لدى استراليا نظام متميز لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم الجامعي يختلف عن كثير من الدول المتقدمة.
- ضعف التنسيق والتعاون بين الجامعات المصرية مع بعضها البعض وما بينها وبين الجامعات العربية والأجنبية أدى إلى وجود الكثير من المشكلات؛ منها: تكرار الموضوعات البحثية؛ لعدم وجود أدلة لهذه الموضوعات تمنع تكرار بحثها، وعدم ربطها باحتياجات التنمية ومتطلباتها.
- من أبرز مشكلات برنامج الماجستير والدكتوراه بطء الإجراءات الإدارية، وعدم وجود جهاز إداري ذي كفاءة وفعالية عالية؛ مما ينعكس على أداء بحوث الماجستير والدكتوراه.
- عدم وجود الضوابط المختلفة التي تحافظ على جودة مخرجات برنامج الماجستير والدكتوراه.
- وجود تكرار واضح في موضوعات الرسائل المجازة أدى إلى قلة الأصالة والجدية والإبداع في هذه الرسائل لأنها في مجملها تكرار لمحاولات سابقة في قوالب جديدة.
- عدم وجود تخطيط منظم على مستوى إدارة منظومة الإشراف العلمي، حيث يحتاج التخطيط إلى درجة معينة من اللامركزية في اتخاذ القرارات البحثية، وهذا بالطبع نتيجة لاتباع مصر التخطيط المركزي في جميع المؤسسات التعليمية.
- انخفاض مستوى الإدارة وعدم وجود خطط وبرامج ومعلومات بشأن عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه، وعدم وجود التقييم الموضوعي وكذلك عدم وجود الكوادر المؤهلة لذلك.

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذا البحث واقع ومشكلات الإشراف العلمي بمصر وخبرة بعض الجامعات الاسترالية في تطبيق نظام ضمان الجودة في نظام الإشراف العلمي وقد هدفنا الوقوف على ما يمكن التوصل إليه من خبرات وتجارب ومهارات يُمكن أن يكون لها دور فعال في تحقيق ضمان جودة نظام الإشراف العلمي بالدراسات العليا بالجامعات المصرية مما يكون له أكبر الأثر في ضمان جودة رسائل الماجستير والدكتوراه ومساهماتها الفعلية في تناولها لمشكلات المجتمع والمساهمة الفعلية في حلها وذلك حيث أن النظام التعليمي بوجه عام وضمن جودة واعتماد نظام الإشراف بوجه خاص، يتأثر بمجموعة من القوى والعوامل التي قد ينتج عنها إحداث مجموعة من التطورات والتجديدات داخل نظام الإشراف بهدف مواكبة طبيعة العصر الحالي، والمتأمل لمثل هذه القوى والعوامل في مصر وأستراليا يجد ما يلي:

- أن نظام ضمان الجودة والاعتماد في مصر والدولة السالفة الذكر يتأثر ببعض القوى والعوامل وإن اختلفت شدتها ودرجة تأثيرها-ومنها العامل السياسي، والعامل الاقتصادي، والعامل الاجتماعي والعامل الثقافي؛ لذا فنظام الإشراف العلمي تابع ووليد للمجتمع تتابعه في حركته العامة.
- قامت أستراليا بتطوير نظامها الإشرافي وفقاً لظروفها، كما أنها استمدت فلسفة ضمان الجودة والاعتماد من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة بها وذلك لتحقيق المزايا التنافسية، مما جعلها تسعى لتحقيق التميز ومواكبة العصر الجديد واهتمامه بضمن الجودة والاعتماد.
- تهدف كل من مصر وأستراليا إلى تطوير أداء نظام الإشراف وإكسابها القدرة على التنافس، وتحقيق المحاسبية والشفافية في القبول والتسجيل بدرجتي الماجستير والدكتوراه، والمؤشرات التي تؤكد على ضمان جودة أعضاء هيئة التدريس، وقبول الطلبة وتسجيلهم وجودة المدخل لضمان جودة المخرج وهو إخراج رسالة علمية ذات مواصفات جودة وقابلة للتطبيق على أرض الواقع
- أكدت أستراليا إلى ضرورة القيام بأنشطة التدريب الضرورية لهيئات التدريس والكوادر الأخرى في كل مواقع أنظمة الجودة بكلليات الجامعة المختلفة، والعمل على زيادة الوعي ونشر المعلومات المتعلقة بآليات ضمان الجودة والاعتماد ومراجعة وتحديث استراتيجية ورسالة وأهداف منظومة الدراسات العليا في ضوء التطورات والمستجدات القومية لتطويرها وتحديثها.
- ضرورة ترجمة برامج الماجستير والدكتوراه لأهدافه بصورة جيدة، وتركيز ضمان الجودة والاعتماد على التأكد من الجودة والكفاءة النوعية والكمية، وإكساب الجامعات والكليات القدرة على تصحيح مساراتها لتواكب الاتجاهات المعاصرة.
- أكدت كل من مصر وأستراليا على ضرورة الفهم الكامل من قبل كل المعنيين والمشاركين بمنظومة الإشراف العلمي لنظام ضمان الجودة والاعتماد بحيث يتم أدائه بفاعلية وأن يكون أكثر دقة، وتوافر المؤهلات العلمية لدي جميع المتقدمين، وتناسب المعايير والمحكات التي تحقق الأداء المطلوب من المتقدمين لتحقيق هذه المؤهلات مع الأهداف الخاصة بنظام الإشراف.

- تشجيع ثقافة الجودة، وثقافة قابلية التغيير، والتحسين المستمر داخل المنظومة الاشرافية، وتدعيم قدرتها على تحقيق الجودة على المستوى المحلي والدولي، من خلال اعطائهم الفترة الزمنية اللازمة لتحسين أوضاعهم واستيفائهم الشروط المطلوبة لضمان جودة واعتماد الأداء البحثي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو سليمان، عبد الوهاب ابراهيم: كتابا البحث العلمي صياغة جديدة - جدة - دار الشروق - ١٩٨٧، ص ٣٣.
٢. أسعد، عبد الكريم حسان قائد: توقعات الدور في عملية الإشراف البحثي-مجلة العلوم التربوية-ع(١) - يناير ٢٠١٠، ص ٥.
٣. البرغوثي، عماد أحمد، أبو سمرة، محمود: "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي" - مجلة الجامعة الإسلامية - مج(١٥) - ع (٢) - يونية ٢٠٠٧، ص ١١٤٧.
٤. البناء، عادل السعيد، سرور، سعيد عبد الغنى: "التنبؤ بجودة الأداء البحثي في ضوء معتقدات فعالية الذات لدى عينة من طلاب الدراسات العليا- مجلة مستقبل التربية العربية - مج (١٢) - ع (٤٠) - يناير ٢٠٠٦، ص. ص ٢٧٩-٣٦٤.
٥. الجرف، ربما سعد: " تحكيم الرسائل الجامعية: " مشكلات وحلول مقترحة " - ندوة التحكيم العلمي- جامعة الامام - الرياض - ٢٠٠٧.
٦. الحارثي، زايد بن عجير: " الدراسات العليا في الجامعات السعودية بين مطرقة سد الحاجة وسندان الجودة والتميز " -جريدة الجزيرة - ع (١٣٤٧٦) - ٢١-٨-٢٠٠٩، ص ٢.
٧. الحربي، حياة محمد: " مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية واقعها وحلولها المقترحة في ضوء منهجية الجودة الشاملة" دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين بجامعة أم القرى " - مجلة مستقبل التربية العربية-المجلد السابع عشر - العدد(٦٢) - ٢٠١٠، ص ص ٩-١٣٢.
٨. الحقييل، حقييل بن حمد: دور معايير الجودة في تحسين أداء عضو هيئة التدريس بالتطبيق على جامعة المجمعة-بحث تكميلي لنيل متطلبات درجة الماجستير في تخصص الإدارة والتخطيط-التربوي والمقدم إلى قسم الإدارة والتخطيط التربوي بجامعة الإمام محمد ابن سعود الاسلامية-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-كلية العلوم الاجتماعية-قسم الإدارة والتخطيط التربوي-١٤٣٥، ص ٣.
٩. الخويت، سمير عبد الوهاب: " الفاقد التعليمي بالدراسات العليا في جامعة طنطا " دراسة تحليلية ميدانية " - دكتوراه - غير منشورة - كلية التربية - جامعة طنطا - ١٩٩١، ص ٢١٣.

١٠. الدحام، محمد بن عبد الكريم: عرض لبحث عن خطوات الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي-(مفهومه وأهدافه بعض التجارب المحلية والعربية والعالمية فيه)، ٢٠٠٨، ص ص ٥٥-٥٩
١١. الراجح، نوال محمد، كعكي، سهام محمد: "تقويم برنامج الماجستير بقسم التربية وعلم النفس بكليات البنات التربوية" - ندوة الدراسات العليا وخطط التنمية-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض - ٢٠٠٦، ص ص ٤٤٥-٤٨٨.
١٢. الشايغ، فهد سليمان: "الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الملك سعود ومعوقاته" " ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي " التحديات والتطوير " -كلية التربية - جامعة الملك سعود - ١٤-١٥ / ١٢ - ٢٠٠٤، ص ٣.
١٣. الوحش، هالة: " مشكلات الإشراف العلمي على الرسائل الجامعية من وجهة نظر الباحثات " دراسة ميدانية " - مجلة قطاع الدراسات التربوية-جامعة الأزهر- العدد الثاني-٢٠٠٨، ص ص ٢٦٧-٣٠٩.
١٤. بن هندي، عواطف بنت أحمد: "ضعف إعداد الرسائل العلمية وسبل الحد منها" - ورقة عمل مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-كلية الدراسات العليا ضمن الملتقى العلمي الأول- " تجويد الرسائل والأطروحات العلمية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة" - المملكة العربية السعودية-جامعة الملك سعود-كلية العلوم - في الفترة من ١٠-١٢/١٠/٢٠١١، ص ١٣.
١٥. بيومي، محمد أحمد: " اتجاهات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بالجامعة نحو عملية التطوير" - مؤتمر تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي -جامعة الإسكندرية -١٥-١٦ فبراير ١٩٩٨، ص ص ٩٠، ص ٩٤.
١٦. حربي، منير عبد الله: تطوير الأداء الجامعي بالدراسات العليا في ضوء مفهوم الجودة الشاملة-مجلة التربية المعاصرة-ع(٥٠) -السنة(١٥) -القاهرة، ص ١٢٩-١٣٠، ص ١٤٥.
١٧. حسين، سلامة عبد العظيم: الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥- ص ١٥٥.
١٨. دل: ضمان الجودة في التعليم العالي"مفهومها - مبادئها - تجارب عالمية"، ترجمة وتعريب: السيد عبد العزيز البهواشي، وسعيد بن حمد الربيعي، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥-ص ٣١.
١٩. المخلافي، سلطان سعيد: " المشكلات التي تؤثر على الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز " -مجلة كلية التربية - جامعة أسيوط - مج (٢٤) - ع (١) - ج (١) - يناير ٢٠٠٨، ص ٣٣٧.
٢٠. سلمان، محمد إبراهيم: " معايير الجودة في اختيار المشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير في كليات التربية بجامعات قطاع غزة من وجهة نظرهم " - المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي - المجلد السادس - العدد(١٤) - ٢٠١٣، ص ص ١٠١-١٢٦.
٢١. شطناوي، نواف موسى: " المشكلات الإدارية التي يواجهها طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك في مجال الإشراف على رسائلهم الجامعية " - مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية بمكة المكرمة-المجلد (١٨) - العدد الثاني - ٢٠٠٦، ص ص ٣٧٠-٤٠٨.

٢٢. شعبان، عادل محمد، (آخرون): البحث العلمي وتحديات العصر-دراسة مقارنة مقدمة من الإدارة العامة للبحوث والمكتبة الرياضية-المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية-جامعة الأزهر بالإشتراك مع المجلس القومي للرياضة، التعليم الجامعي الحاضر والمستقبل-٢٠٠٨، ص ١٦١.
٢٣. عمر، عمر عبد العزيز: حول تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي أفكار وآراء " - مؤتمر تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي - (جامعة الإسكندرية -١٥-١٦ فبراير ١٩٩٨، ص ١٧٠.
٢٤. فؤاد على العاجز، حماد حسن محمود: "رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الانتاج من منظور تكاملي" -دراسة مقدمة إلى مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه وأخلاقياته، توظيفه-الجامعة الإسلامية - في الفترة من ١٠-١١ مايو ٢٠١١
٢٥. محمود أحمد أبو سمرة "الرضا الوظيفي لدى المشرفين الأكاديميين في جامعة القدس المفتوحة في فلسطين" - المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد - مج(١) - ع(١) - كانون ٢٠٠٧، ص ٢٢٣.
٢٦. مصطفى، كمال يحيى دراسة مقارنة لجودة البحوث العلمية ببعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الاستفادة منها بالجامعات المصرية-رسالة دكتوراه غير منشورة-كلية التربية-جامعة عين شمس-٢٠٠٨، ص ١١٢.
٢٧. مطر، محمد عطية و(آخرون): " آلية ضمان جودة الرسائل الجامعية" حالة تطبيقية على جامعة الشرق الأوسط " - المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي-المجلد الرابع - العدد(٨) - ٢٠١١، ص ١١٧-١٤١.
٢٨. موسى، رشاد علي، الدسوقي، مديحه منصور: " آليات الإشراف العلمي في ضوء معايير الجودة الشاملة " - المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التربية جامعة الأزهر بالإشتراك مع المجلس القومي للرياضة بجمهورية مصر العربية بعنوان: " الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي " " رؤى وتجارب " " في الفترة من ١٠-١١/٥/٢٠٠٩، ص ص ١٥٩-٢٢٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

29. Affero Ismail; Norhasni Zainal Abiddin; Aminuddin Hassan: "Improving the Development of Postgraduates' Research and Supervision- International Education Studies - Vol. 4, No. 1; February 2011, P.P 71-89.
30. Affero Ismail; Norhasni Zainal Abiddin; Aminuddin Hassan: "Improving the Development of Postgraduates' Research and Supervision, Opcit, Vol. 4, No. 1; February 2011, P.P 71-89.
31. Alderson,A: Apreif Guide to Australia Higher Education. Australian Council of Education.Oxford: Blackwell,2000.

32. Allen,I.,National System for Accreditation and Quality Assurance in Higher Education, for Skilbeck,M.&Connell,H.:Quality Assurance and Accreditation in Australian Higher Education,A National Seminar on Future Arrangement, Sydney,2004.P.22.
33. Allen,I.,National System for Accreditation and Quality Assurance in Higher Education, for Skilbeck,M.&Connell,H.:Quality Assurance and Accreditation in Australian Higher Education,A National Seminar on Future Arrangement, Sydney,2004.P.22.
34. C. Lessing : " The role of the supervisor in the supervisory process"- SAJHE 25(5)2011 pp 921–936SAJHE 25(5),2011
35. Harry,K, Schwarzweller : "Dissertation Research: Challenges Responsibilities And Contributions To Knowledge, Scientific Arbitration Symposium: Objective Provisions or Self Vision, Al-Imam Mohammad been Saud al Islamiayah University, Riyadh-2008.
36. James Cook University:<http://www.hotcourses.ae/study/australia/school-college-university/james-cook-Available> at):(university/72219/international.html (Access: 2019)
37. Lovitts, Barbara: " How To Grade Dissertation"– Academe -V (91)-N(6)–PP 18-23 ,2005.
38. Lunsford, L: " Mentoring and talent development: doctoral advisors and their protégés " – Proquest Dissertation and Theses Section 0155,Part 0620, Publication Number AAt 3269424-2007.
39. McAlpine, L., and Weiss, JMostly true confessions: Joint meaning making about the thesis journey. Canadian, Journal of Higher Education, (2000). 30 (1), P.P 1-26
40. Mullin, Gerry & Kiley, Margaret: " Its PHD not a Noble Prize: How Experienced Examiners Assess Research Theses"– Studies in higher Education-V (27)-N(4)–PP 369-389, 2002.
41. Sheehan,B.&et al ,Academic Staffing Implications of Age Discrimination Legislation for Australian Universities, Evaluations and Investigations Program, Higher Education Division,Sydney,2000,P.124.

42. Spear, R. H Supervision of Research Students: Responding to Student Expectations. Canberra: The Australian National University, (Opcit), (2000)